Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

"تطور التعليم في أوروبا من العصور الوسطى إلى العصر الحديث"

عبد المولى علي محمد بن عمار
قسم تاريخ، كلية الآداب – الزاوية، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا
البريد الجامعي: a.benammar@zu.edu.ly@gmail.com

"The evolution of education in Europe from the Middle Ages to the modern era"

Abd Al-Mawla Ali Mohammad ben Ammar
Department of History, Faculty of Arts - Zawiya, University of Zawiya, Zawiya, Libya
a.benammar@zu.edu.ly@gmail.com

تاريخ الاستلام:2026/01/22 –تاريخ المراجعة:2026/02/22– تاريخ القبول: 2026/03/03– تاريخ للنشر : 2026/04/01

المستخلص:

يتناول هذا البحث تطور التعليم في أوروبا منذ العصور الوسطى وحتى العصر الحديث، موضحًا التحولات العميقة التي طرأت على فلسفة التعليم ومؤسساته ووظائفه ففي العصور الوسطى كان التعليم خاضعًا لهيمنة الكنيسة ومقتصرًا على الطابع الديني والنخبوي، بينما شهد عصر النهضة انفتاحًا فكريًا أعاد الاعتبار للإنسان والعلوم الإنسانية وأسهم في توسيع مجالات المعرفة، ومع العصر الحديث، ظهر نظام تعليمي مؤسسي منظم تحت إشراف الدولة، يقوم على تعميم التعليم وتطوير المناهج وربط التعليم بالتقدم العلمي والتقني، ويخلص البحث إلى أن تطور التعليم في أوروبا كان نتيجة تفاعل معقد بين عوامل دينية وفكرية وسياسية واجتماعية، وأسهم بشكل مباشر في تشكيل ملامح المجتمع الأوروبي الحديث.

الكلمات المفتاحية:

التعليم، أوروبا، العصور الوسطى، عصر النهضة، التعليم الحديث، الكنيسة، الدولة، العلوم الإنسانية، التطور التربوي.

Abstract:

This research examines the development of education in Europe from the Middle Ages to the modern era, highlighting the profound transformations in educational philosophy, institutions, and functions. During the Middle Ages, education was dominated by the Church and characterized by a religious and elitist nature. The Renaissance introduced intellectual openness, restoring the value of human-centered learning and expanding the scope of knowledge. In the modern era, education became a structured institutional system under state supervision, emphasizing mass education, curriculum development, and alignment with scientific and technological progress. The study concludes that the evolution of education in Europe resulted from complex interactions among religious, intellectual, political, and social factors, significantly shaping modern European society.

Keywords:

Education, Europe, Middle Ages, Renaissance, Modern education, Church, State, Humanities, Educational development.

مقدمة:

يُعدّ التعليم من أبرز الظواهر الحضارية التي تعكس مستوى تطور المجتمعات البشرية، إذ ارتبط منذ نشأته بوظائف أساسية تتعلق بنقل المعرفة، وبناء القيم، وإعداد الأفراد للاندماج في الحياة الاجتماعية، وفي السياق الأوروبي، يكتسب التعليم أهمية خاصة، نظرًا لما شهده من تحولات عميقة عبر مراحل تاريخية متعاقبة، بدأت بالعصور الوسطى التي هيمنت فيها المؤسسة

الدينية على مختلف مجالات الحياة، وصولًا إلى العصر الحديث الذي تميز بانفصال نسبي بين المعرفة والسلطة الدينية، وبروز العقلانية والعلم كمرجعيات أساسية في بناء النظم التعليمية.[1]

ففي العصور الوسطى، كان التعليم مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالكنيسة، حيث احتكرت المؤسسات الكنسية عملية التعليم والتثقيف، واقتصرت المناهج على الدراسات اللاهوتية واللغات الكلاسيكية، خاصة اللاتينية، التي كانت لغة العلم والمعرفة آنذاك، وقد أدى هذا الاحتكار إلى محدودية انتشار التعليم، وانحصاره في فئات معينة من رجال الدين والنخب، مما جعل المعرفة أداة للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم أكثر من كونها وسيلة للتغيير أو النقد.[2]

ومع التحولات التي شهدتها أوروبا خلال أواخر العصور الوسطى وبداية عصر النهضة، بدأت ملامح التغيير تظهر تدريجيًا في بنية التعليم، حيث أسهمت حركة الإحياء الفكري في إعادة الاهتمام بالتراث اليوناني والروماني، وبرزت النزعة الإنسانية التي دعت إلى توسيع مجالات المعرفة لتشمل الأدب والفلسفة والعلوم الطبيعية، كما ساعد اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر على نشر الكتب وتوسيع دائرة التعلم، مما أدى إلى تقليص احتكار المعرفة وفتح المجال أمام فئات أوسع من المجتمع للوصول إليها.[3]

وفي هذا الإطار، شهدت الجامعات الأوروبية تطورًا ملحوظًا، حيث تحولت من مؤسسات دينية مغلقة إلى مراكز علمية أكثر انفتاحًا، تسهم في إنتاج المعرفة وتطويرها، وليس فقط نقلها، وقد لعبت هذه الجامعات دورًا مهمًا في ترسيخ أسس التفكير العلمي، خاصة مع بدايات الثورة العلمية التي غيرت من طبيعة المعرفة ومناهجها.[4]

أما في العصر الحديث، فقد تسارعت وتيرة التحولات التعليمية بشكل كبير نتيجة الثورة العلمية والصناعية، حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى أنظمة تعليمية منظمة قادرة على إعداد الأفراد لمتطلبات الحياة الجديدة، ونتيجة لذلك ظهرت نظم تعليمية حديثة تقوم على مبادئ التعميم والإلزام، واتسعت أهداف التعليم لتشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تنمية التفكير النقدي والبحث العلمي، كما برز دور الدولة في تنظيم التعليم والإشراف عليه، بعد أن كان خاضعًا في السابق لهيمنة المؤسسات الدينية.[5]

ومن خلال هذا المسار التاريخي، يتضح أن التعليم في أوروبا لم يكن مجرد عملية نقل للمعرفة، بل كان انعكاسًا مباشرًا للتحولات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها القارة فقد انتقل من نظام تقليدي محدود يخدم أهدافًا دينية ضيقة، إلى نظام حديث متعدد الوظائف يسهم في بناء الإنسان والمجتمع، ويواكب متطلبات التطور الحضاري، وهذا ما يجعل دراسة تطور التعليم في أوروبا مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة التحولات التي شهدها الفكر الإنساني، ودور المعرفة في تشكيل ملامح العالم الحديث.

إشكالية البحث:

في ضوء ما تم عرضه في المقدمة حول التحولات التاريخية التي مر بها التعليم في أوروبا، يتضح أن هذا التطور لم يكن مجرد انتقال زمني بسيط من مرحلة إلى أخرى، بل كان نتيجة تفاعل معقد بين عوامل دينية وفكرية واجتماعية وسياسية أسهمت في إعادة تشكيل بنية التعليم ووظائفه عبر العصور فقد انتقل التعليم من هيمنة الكنيسة في العصور الوسطى، إلى انفتاح معرفي في عصر النهضة، ثم إلى تنظيم مؤسسي حديث في ظل الدولة الحديثة، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة هذا التحول وأسبابه ونتائجه.

ومن هنا تتمحور إشكالية البحث حول فهم الكيفية التي تطور بها التعليم في أوروبا عبر هذه المراحل التاريخية، والعوامل التي أسهمت في هذا التطور، ومدى تأثير التحولات الفكرية والعلمية في إعادة صياغة أهداف التعليم ومؤسساته، كما تثير الإشكالية تساؤلًا حول ما إذا كان هذا التطور قد أدى إلى تحقيق استقلالية المعرفة عن السلطة الدينية، أم أنه أعاد تشكيل العلاقة بينها في صور جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر الحديث.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيس الآتي: "**كيف تطور التعليم في أوروبا من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، وما العوامل التي أسهمت في هذا التحول، وما انعكاساته على طبيعة المعرفة ووظائف التعليم؟**"

أهداف البحث:

في ضوء الإشكالية المطروحة حول تطور التعليم في أوروبا من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية التي تسعى إلى فهم طبيعة هذا التطور وتحليل أبعاده المختلفة، وذلك على النحو الآتي:

1- التعرف على **طبيعة التعليم في أوروبا خلال العصور الوسطى**، من حيث خصائصه ومؤسساته وهيمنة الكنيسة على مضمونه ووظائفه.
2- تحليل **التحولات التي شهدها التعليم في عصر النهضة**، خاصة في ظل بروز النزعة الإنسانية واتساع مجالات المعرفة.
3- إبراز **ملامح تطور التعليم في العصر الحديث**، من حيث تنظيمه المؤسسي، ودور الدولة، واتساع وظائفه الاجتماعية والاقتصادية.
4- الكشف عن **العوامل المؤثرة في تطور التعليم الأوروبي**، مثل التحولات الفكرية والعلمية والسياسية.
5- توضيح **أثر هذا التطور على طبيعة المعرفة**، من حيث انتقالها من الطابع الديني إلى الطابع العلمي والعقلاني.
6- الوقوف على **دور التعليم في بناء المجتمع الأوروبي الحديث**، من خلال إسهامه في التنمية الفكرية والاجتماعية.
7- تحليل **العلاقة بين التعليم والتحولات الحضارية** التي شهدتها أوروبا عبر مختلف المراحل التاريخية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا محوريًا يرتبط بتاريخ تطور المعرفة وبناء الحضارة الأوروبية، حيث يُعد التعليم أحد أهم العوامل التي أسهمت في إحداث التحولات الفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا عبر العصور، ومن ثم فإن دراسة تطور التعليم من العصور الوسطى إلى العصر الحديث تتيح فهمًا أعمق لمسار الانتقال من الفكر التقليدي إلى الفكر الحديث، وما رافق ذلك من تغيّر في بنية المجتمع ووظائفه.

وتتجلى أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين التعليم والتحولات الحضارية، إذ يبرز كيف ساهمت التغيرات الفكرية والعلمية، مثل عصر النهضة والثورة العلمية، في إعادة تشكيل النظم التعليمية وتوسيع مجالات المعرفة، كما يوضح الدور الذي لعبته المؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعات، في إنتاج المعرفة ونشرها، مما جعلها عنصرًا فاعلًا في بناء المجتمع الأوروبي الحديث.

كما تكمن أهمية هذا البحث في كونه يساعد على فهم طبيعة العلاقة بين التعليم والسلطة، خاصة في ظل الانتقال من هيمنة الكنيسة في العصور الوسطى إلى بروز دور الدولة في تنظيم التعليم في العصر الحديث، وهو ما يعكس تحولًا عميقًا في وظيفة التعليم من أداة للحفاظ على النظام القائم إلى وسيلة للتغيير والتطوير.

إضافة إلى ذلك، يساهم هذا البحث في تقديم إطار تاريخي يمكن الاستفادة منه في تحليل واقع النظم التعليمية المعاصرة، من خلال إبراز الجذور التاريخية للتطورات الحديثة في مجال التعليم، وفهم العوامل التي أسهمت في تشكيلها، كما يعزز من الوعي بأهمية التعليم كأداة أساسية في تحقيق التنمية الفكرية والاجتماعية، مما يمنحه بعدًا تطبيقيًا يتجاوز الإطار النظري.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على **المنهج التاريخي**، باعتباره المنهج الأنسب لدراسة تطور التعليم في أوروبا عبر فترات زمنية متعاقبة تمتد من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، ويقوم هذا المنهج على تتبع الظواهر في سياقها الزمني، وتحليلها في ضوء الظروف التاريخية التي نشأت فيها، مع ربط الأحداث ببعضها للكشف عن طبيعة التحولات التي طرأت على النظم التعليمية.

وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال دراسة المراحل التاريخية المختلفة التي مر بها التعليم الأوروبي، بدءًا من هيمنة الكنيسة في العصور الوسطى، مرورًا بعصر النهضة وما شهده من انفتاح فكري، وصولًا إلى العصر الحديث الذي تميز بظهور نظم تعليمية منظمة تحت إشراف الدولة، كما تم تحليل العوامل الفكرية والعلمية والاجتماعية التي أسهمت في هذا التطور، بهدف تقديم تفسير علمي متكامل لمسار التحول في بنية التعليم ووظائفه.

وبذلك يتيح المنهج التاريخي فهمًا معمقًا لتطور التعليم بوصفه ظاهرة ديناميكية ارتبطت بالتغيرات الحضارية التي شهدتها أوروبا، ولم يكن مجرد تطور منفصل عن سياقه العام.

المحور الأول: التعليم في العصور الوسطى

طبيعة التعليم الديني وهيمنة الكنيسة:

في ضوء ما سبق عرضه حول البدايات التاريخية لتطور التعليم في أوروبا، يتضح أن العصور الوسطى تمثل مرحلة تميزت بسيطرة واضحة للمؤسسة الدينية على مختلف مجالات الحياة، وكان التعليم أحد أبرز هذه المجالات التي خضعت لهيمنة الكنيسة بشكل مباشر فقد ارتبطت العملية التعليمية آنذاك ارتباطًا وثيقًا بالفكر اللاهوتي، حيث اعتُبرت المعرفة وسيلة لفهم الدين وخدمته، وليس غاية مستقلة تسعى إلى تنمية التفكير الحر أو البحث العلمي

وقد تجلت طبيعة التعليم في هذه المرحلة في كونه تعليمًا دينيًا بالدرجة الأولى، حيث اقتصرت المناهج على دراسة اللاهوت، والنصوص الدينية، واللغة اللاتينية التي كانت تُعد لغة العلم والمعرفة، كما كانت المؤسسات التعليمية الأساسية تتمثل في الأديرة والكنائس، التي تولت مهمة تعليم رجال الدين وبعض فئات النخبة، مما أدى إلى محدودية انتشار التعليم وانحصاره في فئات اجتماعية معينة.[6]

ومن جهة أخرى، لم تكن الكنيسة مجرد مؤسسة تعليمية، بل كانت سلطة معرفية تحدد ما يجب تعلمه وكيفية تعلمه، وهو ما أدى إلى تقييد حرية الفكر، حيث خضعت المعارف لتفسيرات دينية صارمة، وتم إقصاء أي توجه فكري لا يتماشى مع العقيدة السائدة، وقد انعكس ذلك على طبيعة المعرفة نفسها، التي اتسمت بالثبات والتقليدية، واعتمدت على النقل أكثر من الابتكار أو النقد.[7]

كما أسهمت هذه الهيمنة في توجيه أهداف التعليم نحو إعداد رجال الدين وخدمة المؤسسة الكنسية، بدلًا من إعداد أفراد قادرين على الإسهام في تطوير المجتمع، وبذلك أصبح التعليم أداة للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم، حيث تم توظيفه في ترسيخ القيم الدينية وتعزيز سلطة الكنيسة داخل المجتمع الأوروبي.[8]

وعلى الرغم من هذا الطابع المحافظ، فإن هذه المرحلة أسهمت بشكل غير مباشر في الحفاظ على التراث المعرفي القديم، خاصة من خلال قيام الأديرة بنسخ المخطوطات وحفظها، وهو ما مهد لاحقًا لظهور حركات فكرية جديدة في عصر النهضة.[9]

ومن خلال ما سبق يتضح أن التعليم في العصور الوسطى كان محكومًا بإطار ديني صارم، حيث شكلت الكنيسة المرجعية الأساسية للمعرفة، وهو ما أثر بشكل عميق في طبيعة التعليم وأهدافه، ومهد في الوقت نفسه لظهور تحولات لاحقة سعت إلى تجاوز هذا الإطار التقليدي.

نشأة الجامعات الأوروبية الأولى:

في ضوء ما اتسم به التعليم في العصور الوسطى من طابع ديني وهيمنة كنسية، برزت الحاجة تدريجيًا إلى مؤسسات تعليمية أكثر تنظيمًا وتخصصًا، خاصة مع تزايد الاهتمام بالمعرفة خارج الإطار اللاهوتي البحت، وقد أدى هذا التحول التدريجي إلى ظهور الجامعات الأوروبية الأولى، التي شكلت نقطة انتقال مهمة في تاريخ التعليم، حيث بدأت المعرفة تأخذ طابعًا مؤسسيًا أكثر استقلالًا وتنظيمًا مقارنة بالمدارس الكنسية والأديرة.

وقد نشأت أولى الجامعات في أوروبا خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر، في مدن مثل بولونيا وباريس وأكسفورد، حيث تركزت بداياتها حول دراسة القانون واللاهوت والطب، وكانت هذه الجامعات في الأصل امتدادًا للمدارس الكنسية، لكنها سرعان ما تطورت لتصبح كيانات علمية مستقلة نسبيًا، تتمتع بنظام داخلي خاص وهيكل تنظيمي يضم الأساتذة والطلاب ضمن إطار أكاديمي منظم.[10]

ومع تطور هذه المؤسسات، بدأ يظهر مفهوم "الجامعة" بوصفه تجمعًا علميًا يهدف إلى تنظيم عملية التعليم ومنح الشهادات العلمية، مما ساهم في إضفاء طابع رسمي على المعرفة كما ساعد هذا التنظيم في توسيع نطاق التعليم ليشمل فئات أوسع من المجتمع، وإن ظل في البداية محدودًا نسبيًا مقارنة بالعصور اللاحقة.[11]

وقد لعبت الجامعات الأولى دورًا مهمًا في حفظ ونقل المعرفة الكلاسيكية، خاصة من خلال دراسة الفلسفة الأرسطية والعلوم المنطقية، مما أسهم في بناء أساس معرفي مهد لاحقًا لظهور التفكير النقدي، كما شكلت هذه الجامعات بيئة فكرية ساعدت على تطوير النقاشات العلمية والفلسفية داخل أوروبا الوسيطة.[12]

وعلى الرغم من استمرار التأثير الكنسي على هذه الجامعات في مراحلها الأولى، إلا أنها مهدت تدريجيًا لظهور نوع من الاستقلال الأكاديمي، حيث بدأت السلطة التعليمية تنتقل من الكنيسة إلى الهيئات العلمية داخل الجامعة نفسها، وهو ما شكل بداية تحول مهم في بنية التعليم الأوروبي.[13]

وبذلك يمكن القول إن نشأة الجامعات الأوروبية الأولى تمثل مرحلة انتقالية أساسية في تاريخ التعليم، حيث انتقل التعليم من إطار ديني مغلق إلى إطار مؤسسي أكثر تنظيمًا، أسهم في تطوير المعرفة وتوسيع آفاقها، ومهد لمرحلة لاحقة من الانفتاح الفكري في عصر النهضة.

مناهج التعليم وطرقه التقليدية:

في سياق هيمنة الكنيسة على التعليم خلال العصور الوسطى، اتسمت المناهج التعليمية وطرائق التدريس بطابع تقليدي صارم يعكس طبيعة المرحلة الفكرية والدينية، حيث كانت المعرفة تُقدَّم بوصفها معطى ثابتًا غير قابل للنقاش أو التعديل، الأمر الذي جعل العملية التعليمية تعتمد على التلقين والحفظ أكثر من اعتمادها على الفهم النقدي أو التحليل العلمي، وقد ارتبطت هذه المناهج ارتباطًا وثيقًا بالنصوص الدينية واللاتينية، باعتبارها المصدر الأساسي للمعرفة في تلك الفترة.

وقد تمحورت المناهج التعليمية حول دراسة اللاهوت والفلسفة المدرسية (السكولاستيكية)، إلى جانب بعض العلوم التقليدية مثل المنطق والبلاغة والحساب، ولكن ضمن إطار يخدم التفسير الديني في المقام الأول، كما كانت اللغة اللاتينية هي اللغة الرسمية للتعليم، مما جعل التعلم مقتصرًا على فئات محدودة قادرة على التعامل مع هذه اللغة، وهو ما ساهم في تقليص قاعدة المتعلمين داخل المجتمع الأوروبي آنذاك.[14]

أما من حيث طرق التدريس، فقد اعتمدت المؤسسات التعليمية على أسلوب المحاضرة والإلقاء المباشر من المعلم، حيث كان الأستاذ يُعد المصدر الأساسي للمعرفة، بينما يقتصر دور الطالب على الاستماع والحفظ دون مشاركة فعلية في بناء المعرفة، كما استخدمت طريقة "الجدل" في بعض الحالات داخل الجامعات الناشئة، لكنها ظلت محكومة بإطار فكري ديني لا يسمح بالخروج عن المسلمات المعتمدة.[15]

وقد انعكس هذا النمط التعليمي على طبيعة التفكير السائدة، حيث ساد الطابع التلقيني الذي يحد من الإبداع الفردي ويعزز الامتثال للسلطة المعرفية للكنيسة، كما أدى ذلك إلى ضعف الاهتمام بالعلوم التجريبية، التي لم تحظَ بمكانة بارزة إلا في مراحل لاحقة من التطور التاريخي.[16]

ومن خلال ذلك يتضح أن المناهج وطرق التعليم في العصور الوسطى كانت تعكس بنية فكرية مغلقة نسبيًا، تقوم على النقل والتلقين أكثر من النقد والابتكار، وهو ما جعل التعليم في هذه المرحلة أداة للحفاظ على الاستقرار الفكري والديني القائم، قبل أن تبدأ ملامح التغيير في الظهور مع التحولات اللاحقة في عصر النهضة.

ملامح النظام التعليمي في العصور الوسطى وحدوده:

اتسم النظام التعليمي في العصور الوسطى في أوروبا بكونه نظامًا ذا طابع ديني–مؤسسي خاضع لهيمنة الكنيسة، حيث كانت هذه الأخيرة تمثل المرجعية الأساسية في تحديد أهداف التعليم ومحتواه ووسائله، وقد انعكس ذلك على طبيعة التنظيم التعليمي الذي كان يقوم على مؤسسات محدودة مثل الأديرة والمدارس الكاتدرائية، إضافة إلى بدايات الجامعات التي نشأت لاحقًا ضمن الإطار نفسه، مما جعل التعليم مرتبطًا بالبنية الدينية والاجتماعية السائدة آنذاك.

ومن أبرز ملامح هذا النظام أنه كان تعليمًا نخبويًا إلى حد كبير، إذ اقتصر على فئات محددة مثل رجال الدين وبعض أبناء الطبقات العليا، بينما بقيت الأغلبية الساحقة من المجتمع خارج دائرة التعليم، كما اتسم بعدم المساواة في فرص التعلم، نتيجة ارتباطه باللغة اللاتينية التي لم تكن متاحة للعامة، مما ساهم في تعزيز الفجوة المعرفية داخل المجتمع الأوروبي الوسيط.[17]

كما تميز هذا النظام بالتركيز على الجانب النظري المجرد، خاصة في مجالات اللاهوت والفلسفة المدرسية، مع ضعف واضح في الاهتمام بالعلوم التطبيقية أو التجريبية، وهو ما جعل المعرفة في تلك المرحلة أقرب إلى البناء الفكري المغلق الذي يعتمد على التفسير الديني للنصوص.[18]

أما من حيث الحدود، فقد واجه النظام التعليمي في العصور الوسطى مجموعة من القيود التي أثرت في تطوره، من أبرزها سيطرة الكنيسة على حرية الفكر والمعرفة، وغياب التنوع المعرفي، إضافة إلى محدودية انتشار التعليم جغرافيًا واجتماعيًا، كما أن اعتماد التعليم على النقل والحفظ حدّ من تطور التفكير النقدي والإبداعي، مما جعل النظام التعليمي في هذه المرحلة أقل مرونة مقارنة بالمراحل اللاحقة.[19]

وبذلك يمكن القول إن النظام التعليمي في العصور الوسطى، رغم مساهمته في حفظ بعض المعارف وتنظيم العملية التعليمية داخل إطار مؤسسي، إلا أنه ظل نظامًا محدود الأفق، خاضعًا لقيود دينية ومعرفية واجتماعية، وهو ما مهد لاحقًا لظهور تحولات جوهرية في عصر النهضة سعت إلى تجاوز هذه القيود وتوسيع آفاق المعرفة الإنسانية.

المحور الثاني: التحولات التعليمية في عصر النهضة

تأثير النهضة الفكرية على التعليم:

في ضوء الانتقال التاريخي من العصور الوسطى إلى عصر النهضة، يمكن ملاحظة أن التعليم في أوروبا شهد تحولًا جوهريًا ارتبط بظهور حركة فكرية واسعة أعادت الاعتبار للعقل الإنساني والبحث في التراث الكلاسيكي فقد مثّلت النهضة الفكرية نقطة انعطاف في مسار المعرفة، إذ بدأت عملية تحرير تدريجي للتعليم من الهيمنة المطلقة للمنظومة الدينية، مما أتاح بروز تصورات جديدة حول دور الإنسان في إنتاج المعرفة وفهم العالم.

وقد انعكس تأثير النهضة الفكرية على التعليم من خلال إعادة توجيه الاهتمام نحو دراسة الأدب والفلسفة والعلوم الطبيعية، بدل الاقتصار على الدراسات اللاهوتية التي سادت في العصور الوسطى، كما ساهم إحياء التراث اليوناني والروماني في توسيع الأفق المعرفي، حيث أصبح الفكر الإنساني محور العملية التعليمية، وهو ما عُرف بالنزعة الإنسانية التي ركزت على تنمية قدرات الفرد العقلية والنقدية.[20]

ومن جهة أخرى، أسهمت النهضة الفكرية في تغيير النظرة إلى المعرفة ذاتها، حيث لم تعد تُفهم بوصفها معرفة ثابتة مغلقة، بل أصبحت مجالًا مفتوحًا للتجربة والتساؤل والنقد، وقد أدى ذلك إلى تعزيز مكانة البحث العلمي، وظهور اهتمام متزايد بالملاحظة والتجريب، وهو ما مهد لاحقًا لقيام الثورة العلمية في أوروبا الحديثة.[21]

كما كان لاختراع الطباعة دور حاسم في دعم هذا التحول، إذ ساعد على انتشار الكتب وتوسيع قاعدة المتعلمين، مما أدى إلى كسر احتكار المعرفة الذي كان قائمًا في السابق، وقد ساهم ذلك في تسريع تداول الأفكار الجديدة، وتعزيز التواصل الفكري بين مختلف المراكز العلمية في أوروبا.[22]

وعلى المستوى المؤسسي، بدأت الجامعات والمدارس تتأثر بهذا التحول الفكري، حيث تم إدخال مواد دراسية جديدة، وتوسيع نطاق التعليم ليشمل مجالات أكثر تنوعًا، مع تزايد الاهتمام باللغات الكلاسيكية والعلوم الإنسانية، كما بدأ يظهر تدريجيًا توجه نحو الفصل النسبي بين التعليم والسلطة الدينية، مما شكل خطوة مهمة نحو استقلال المعرفة.[23]

وبذلك يتضح أن تأثير النهضة الفكرية على التعليم لم يكن مجرد تطوير في المحتوى الدراسي، بل كان تحولًا عميقًا في فلسفة التعليم ذاته، حيث انتقل من كونه أداة دينية محافظة إلى منظومة معرفية أكثر انفتاحًا، تضع الإنسان والعقل في مركز العملية التعليمية.

الاهتمام بالعلوم الإنسانية وتوسّع المعارف:

في ضوء التحولات الفكرية التي شهدها عصر النهضة، برز توجه جديد داخل المنظومة التعليمية الأوروبية تمثل في الاهتمام المتزايد بالعلوم الإنسانية، باعتبارها مجالًا أساسيًا لفهم الإنسان والمجتمع والتاريخ، بعد أن كانت المعرفة في العصور الوسطى محصورة إلى حد كبير في الدراسات اللاهوتية، وقد أسهم هذا التحول في إعادة صياغة مفهوم التعليم ليصبح أكثر ارتباطًا بالواقع الإنساني وأوسع أفقًا من حيث الموضوعات والمجالات.[24]

وقد اتسع نطاق العلوم الإنسانية ليشمل الأدب، والفلسفة، والتاريخ، واللغات الكلاسيكية، حيث جرى إحياء التراث اليوناني والروماني بوصفه مصدرًا معرفيًا مهمًا، يساعد على بناء الفكر النقدي وتنمية القدرات العقلية لدى المتعلمين، كما أصبح الاهتمام باللغة والأدب وسيلة لفهم الإنسان في سياقاته الثقافية والاجتماعية، وليس فقط في بعده الديني.[25]

ومن جهة أخرى، أدى هذا التوسع في المعارف إلى إعادة النظر في وظيفة التعليم، حيث لم يعد يقتصر على إعداد رجال الدين أو نقل المعرفة التقليدية، بل أصبح يهدف إلى تكوين إنسان متكامل يمتلك مهارات التفكير والتحليل والقدرة على التفاعل مع مختلف مجالات الحياة، وقد انعكس ذلك على المناهج التعليمية التي بدأت تتسم بالتنوع والانفتاح النسبي على مجالات معرفية جديدة.[26]

كما ساهم الاهتمام بالعلوم الإنسانية في تعزيز النزعة النقدية داخل الفكر الأوروبي، حيث أصبح المتعلم أكثر قدرة على مناقشة الأفكار ومقارنتها، بدل الاكتفاء بتلقيها بشكل تلقيني، وقد أدى ذلك إلى تطور تدريجي في أساليب البحث والدراسة، خاصة مع تزايد الاعتماد على المصادر الأصلية وتحليل النصوص التاريخية والفلسفية.[27]

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن توسّع الاهتمام بالعلوم الإنسانية في عصر النهضة لم يكن مجرد إضافة لمجالات معرفية جديدة، بل كان تحولًا بنيويًا في فلسفة التعليم، أسهم في نقل المعرفة من إطارها الديني المحدود إلى فضاء إنساني أوسع، يقوم على تنمية العقل وإبراز قيمة الإنسان بوصفه محور العملية التعليمية.

تطور أساليب التعليم وتراجع هيمنة الكنيسة:

في سياق التحولات العميقة التي شهدها عصر النهضة، لم يقتصر التغير على محتوى التعليم واتساع مجالاته، بل امتد ليشمل أساليب التعليم ذاتها، حيث بدأت تظهر ملامح انتقال تدريجي من الأساليب التقليدية القائمة على التلقين والحفظ إلى أساليب أكثر انفتاحًا تقوم على الفهم والمناقشة والتحليل، وقد ارتبط هذا التطور بتراجع تدريجي في هيمنة الكنيسة على العملية التعليمية، نتيجة تصاعد الاهتمام بالعقل الإنساني وتنامي النزعة النقدية داخل الفكر الأوروبي.

وقد ساهمت التحولات الفكرية في إعادة تشكيل العلاقة بين المعلم والمتعلم، إذ لم يعد المعلم المصدر الوحيد للمعرفة، بل أصبح موجّهًا وميسرًا لعملية التعلم، في حين برز دور الطالب كمشارك أكثر فاعلية في بناء المعرفة، كما ظهرت بدايات استخدام أساليب تعتمد على الحوار والمناقشة داخل المؤسسات التعليمية، خاصة في الجامعات، وهو ما أسهم في تعزيز التفكير النقدي بدلًا من الاقتصار على التلقين.[28]

ومن جهة أخرى، أدى توسع حركة الطباعة وانتشار الكتب إلى تقليل احتكار المعرفة من قبل المؤسسات الدينية، حيث أصبح الوصول إلى المصادر العلمية والفكرية أكثر سهولة، مما أضعف من الدور التقليدي للكنيسة كوسيط وحيد للمعرفة، وقد

انعكس ذلك على النظام التعليمي الذي بدأ يتحرر تدريجيًا من القيود اللاهوتية الصارمة، متجهًا نحو مزيد من الاستقلالية الفكرية.[29]

كما ساهم هذا التحول في إعادة توجيه أهداف التعليم، حيث لم يعد يقتصر على خدمة المؤسسة الدينية، بل أصبح يسعى إلى إعداد الفرد للحياة الفكرية والاجتماعية، وتنمية قدراته العقلية والعملية، وقد أدى ذلك إلى تنوع المواد الدراسية وتوسعها، بما في ذلك العلوم الطبيعية والإنسانية، مما عزز من شمولية العملية التعليمية.[30]

وبذلك يتضح أن تطور أساليب التعليم في عصر النهضة ارتبط ارتباطًا وثيقًا بتراجع هيمنة الكنيسة، حيث أدى هذا التراجع إلى تحرير نسبي للعملية التعليمية، وفتح المجال أمام ظهور أساليب جديدة أكثر مرونة وتفاعلية، أسهمت في تمهيد الطريق لقيام التعليم الحديث القائم على العقلانية والانفتاح المعرفي.

دور النهضة في تمهيد الانتقال نحو تعليم حديث:

في ضوء التحولات التي شهدها عصر النهضة، يتضح أن هذا العصر لم يكن مجرد مرحلة فكرية عابرة، بل شكل نقطة انتقال أساسية في تاريخ التعليم الأوروبي، إذ أسهم في تهيئة البيئة الفكرية والمؤسسية التي مهدت لظهور التعليم الحديث لاحقًا فقد أدت النهضة إلى إحداث تغيير تدريجي في فلسفة المعرفة، حيث تم الانتقال من المعرفة ذات الطابع الديني المغلق إلى معرفة أكثر انفتاحًا تقوم على العقل والتجربة والنقد، وهو ما أعاد تشكيل وظيفة التعليم ودوره في المجتمع.

وقد تجسد دور النهضة في تمهيد التعليم الحديث من خلال إعادة الاعتبار للإنسان بوصفه محور العملية التعليمية، حيث ظهرت النزعة الإنسانية التي ركزت على تنمية القدرات العقلية والفكرية للفرد، بدل الاقتصار على الحفظ والتلقين، كما ساعد هذا التحول على توسيع أهداف التعليم لتشمل إعداد الإنسان للحياة العامة، وتنمية مهارات التفكير والتحليل، مما شكل خطوة مهمة نحو بناء نظام تعليمي أكثر شمولًا.[31]

ومن جهة أخرى، أسهمت النهضة في إضعاف الاحتكار المعرفي الذي كانت تمارسه الكنيسة، خاصة مع انتشار الطباعة وتزايد تداول الكتب، الأمر الذي أدى إلى انتشار المعرفة بين فئات أوسع من المجتمع، وقد ساعد هذا الانفتاح المعرفي على خلق بيئة فكرية أكثر تنوعًا، سمحت بظهور أفكار جديدة في مجالات العلوم والفلسفة، وأسهمت في تعزيز التفكير النقدي.[32]

كما مهدت التحولات التعليمية في عصر النهضة لظهور الجامعات كمؤسسات أكثر استقلالية وتنظيمًا، حيث بدأت هذه المؤسسات تتجه تدريجيًا نحو الفصل النسبي بين التعليم والسلطة الدينية، مع توسع في تدريس العلوم المختلفة، بما في ذلك العلوم الطبيعية والإنسانية، وقد شكل هذا التطور أساسًا مهمًا لبناء النظام التعليمي الحديث القائم على التخصص والتنوع المعرفي.[33]

وبذلك يمكن القول إن دور النهضة في تمهيد الانتقال نحو التعليم الحديث تمثل في كونها مرحلة إعادة تشكيل شاملة لفلسفة التعليم ومؤسساته، حيث أسهمت في نقل التعليم من إطار تقليدي ديني محدود إلى نظام أكثر عقلانية وانفتاحًا، مهد لظهور النظم التعليمية الحديثة التي تقوم على العلم والتخصص والاستقلالية المعرفية.

المحور الثالث: التعليم في العصر الحديث

نشأة النظم التعليمية الحديثة وتعميم التعليم:

في ضوء التحولات الكبرى التي شهدتها أوروبا منذ القرن السابع عشر وما بعده، برز العصر الحديث بوصفه مرحلة حاسمة في تاريخ التعليم، حيث انتقل النظام التعليمي من الطابع النخبوي المحدود إلى نظام أكثر تنظيمًا وشمولًا، يقوم على أسس مؤسسية واضحة تشرف عليها الدولة بشكل مباشر، وقد ارتبط هذا التحول بظهور الدولة الحديثة وتوسع وظائفها، مما جعل التعليم أحد أهم أدواتها في بناء المجتمع وإعداد الأفراد للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تمثلت أهم ملامح هذه المرحلة في نشأة النظم التعليمية الحديثة التي اعتمدت على التنظيم الإداري والتخطيط التربوي، حيث تم وضع مناهج دراسية موحدة، وتحديد مراحل تعليمية واضحة، وإنشاء مؤسسات تعليمية متدرجة تبدأ من التعليم

الأساسي وصولًا إلى التعليم العالي، كما أصبح التعليم يخضع لرقابة الدولة بدل الهيمنة الكنسية، مما أسهم في توحيد النظام التعليمي وتوسيع نطاقه.[34]

ومن أبرز التحولات في هذه المرحلة أيضًا تعميم التعليم، حيث ظهرت سياسات تهدف إلى إتاحة التعليم لشرائح واسعة من المجتمع، وليس فقط للنخب أو رجال الدين كما كان في السابق، وقد ارتبط ذلك بظهور مفهوم التعليم الإلزامي في العديد من الدول الأوروبية، مما ساهم في تقليل نسب الأمية وتعزيز الوعي العام داخل المجتمع.[35]

كما لعبت الثورة الصناعية دورًا مهمًا في دعم هذا الاتجاه، إذ فرضت الحاجة إلى قوة عمل متعلمة ومؤهلة، قادرة على التعامل مع التطورات التقنية والإنتاجية، مما دفع الدول إلى الاستثمار في التعليم باعتباره عنصرًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى توسع كبير في إنشاء المدارس والمعاهد، وتحديث المناهج لتتوافق مع متطلبات العصر.[36]

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن نشأة النظم التعليمية الحديثة وتعميم التعليم لم يكن مجرد تطور إداري أو تنظيمي، بل كان تحولًا بنيويًا عميقًا في فلسفة التعليم ووظيفته، حيث أصبح التعليم حقًا عامًا وأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بدل كونه امتيازًا محدودًا لفئة معينة من المجتمع.

دور الدولة في تنظيم التعليم وتطويره:

في ضوء التحولات التي شهدها العصر الحديث في أوروبا، برز دور الدولة بوصفه عنصرًا محوريًا في إعادة تشكيل النظام التعليمي، بعد أن كان التعليم في العصور السابقة خاضعًا بدرجة كبيرة لهيمنة المؤسسات الدينية، وقد ارتبط هذا التحول بظهور الدولة القومية الحديثة التي سعت إلى توحيد المجتمع وتنظيم مؤسساته، وكان التعليم أحد أهم الأدوات لتحقيق هذا الهدف، نظرًا لدوره في بناء المواطن وتعزيز الانتماء الوطني.

وقد تجسد دور الدولة في تنظيم التعليم من خلال وضع التشريعات والقوانين التي تحدد أهداف التعليم ومراحله ومناهجه، إضافة إلى الإشراف المباشر على المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، كما عملت الدولة على إنشاء وزارات وهيئات مختصة بالتعليم، تتولى مسؤولية التخطيط التربوي وضمان جودة العملية التعليمية، مما أسهم في إضفاء طابع مؤسسي منظم على التعليم الحديث.[37]

ومن جهة أخرى، ساهم تدخل الدولة في توسيع نطاق التعليم وجعله أكثر شمولًا، حيث تبنت العديد من الدول الأوروبية سياسات التعليم الإلزامي والمجاني في مراحله الأساسية، بهدف تقليل الفوارق الاجتماعية وتعزيز تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس وانخفاض نسب الأمية بشكل ملحوظ.[38]

كما لعبت الدولة دورًا مهمًا في تطوير المناهج التعليمية لتواكب التحولات الاقتصادية والعلمية، خاصة مع تأثير الثورة الصناعية التي فرضت الحاجة إلى تخصصات جديدة ومهارات عملية، وقد انعكس ذلك في إدخال العلوم التطبيقية والفنية ضمن البرامج التعليمية، إلى جانب تطوير أساليب التدريس لتصبح أكثر فاعلية وارتباطًا بالواقع.[39]

وبذلك يمكن القول إن دور الدولة في تنظيم التعليم وتطويره شكّل نقطة تحول أساسية في تاريخ التعليم الأوروبي، حيث انتقل التعليم من كونه نشاطًا دينيًا أو محليًا محدودًا إلى نظام وطني منظم يخضع لإشراف الدولة، ويهدف إلى خدمة التنمية الشاملة وبناء المجتمع الحديث.

التقدم العلمي والتقني وأثره على المناهج:

في ضوء التطورات المتسارعة التي شهدها العصر الحديث في أوروبا، وخاصة مع بروز الثورة العلمية ثم الثورة الصناعية، أصبح التقدم العلمي والتقني عاملًا حاسمًا في إعادة تشكيل بنية التعليم ومضامينه فقد لم يعد التعليم قائمًا على المعارف التقليدية أو الكلاسيكية فقط، بل أصبح مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتطورات العلمية الجديدة التي فرضت إعادة النظر في طبيعة المناهج التعليمية وأهدافها.

وقد انعكس هذا التقدم بشكل مباشر على المناهج الدراسية، حيث تم إدخال العلوم الطبيعية والتطبيقية مثل الفيزياء والكيمياء والرياضيات الحديثة، إلى جانب العلوم الهندسية والتقنية التي أصبحت ضرورية لتلبية احتياجات المجتمع الصناعي، كما اتجهت المناهج نحو التركيز على الجانب العملي والتطبيقي بدل الاقتصار على الجانب النظري، مما ساهم في ربط التعليم بسوق العمل ومتطلبات التنمية.[40]

ومن جهة أخرى، أدى التطور التقني إلى تغيير أساليب التعليم وطرقه، حيث تم إدخال الوسائل التعليمية الحديثة مثل المختبرات والأجهزة العلمية ووسائل الإيضاح، مما ساعد على تعزيز الفهم والتجريب بدل الاعتماد على الحفظ والتلقين، وقد أسهم ذلك في رفع مستوى جودة التعليم وجعله أكثر تفاعلية وارتباطًا بالواقع العلمي.[41]

كما ساهم هذا التقدم في إعادة تنظيم المناهج وفق مبدأ التخصص التدريجي، حيث أصبحت المراحل التعليمية أكثر دقة في تحديد المعارف والمهارات المطلوبة في كل مرحلة، بما يتناسب مع قدرات المتعلمين واحتياجات المجتمع، وقد أدى ذلك إلى ظهور أنظمة تعليمية أكثر مرونة وتنوعًا، تراعي الفروق الفردية وتواكب التطورات المستمرة في المعرفة.[42]

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التقدم العلمي والتقني لم يكن مجرد عامل مساعد في تطوير التعليم، بل كان قوة دافعة أساسية لإعادة صياغة المناهج التعليمية في العصر الحديث، حيث أسهم في تحويل التعليم إلى نظام ديناميكي متجدد، يرتبط بشكل مباشر بالتطورات العلمية ويستجيب لمتطلبات العصر الحديث.

ملامح التعليم الحديث وأثره في تقدم المجتمعات الأوروبية:

في ضوء ما شهده العصر الحديث من تحولات علمية وصناعية وفكرية عميقة، تبلورت ملامح التعليم الحديث في أوروبا بوصفه نظامًا متكاملًا يقوم على التنظيم المؤسسي، والتخطيط التربوي، والتوسع في إتاحة المعرفة لكافة فئات المجتمع، وقد جاء هذا التطور نتيجة مباشرة لتغير وظيفة التعليم، إذ لم يعد يقتصر على نقل المعرفة، بل أصبح أداة أساسية في بناء الإنسان وإعداد المجتمع للتنمية والتقدم.

ومن أبرز ملامح التعليم الحديث أنه أصبح تعليمًا عامًا وإلزاميًا في مراحله الأساسية، مما ساهم في تقليص الفجوة المعرفية بين طبقات المجتمع، ورفع مستوى الوعي الثقافي لدى الأفراد، كما اتسم هذا التعليم بالتخصص والتنوع، حيث أصبحت المناهج الدراسية أكثر دقة ومرونة، وتراعي ميول المتعلمين واحتياجات المجتمع المتغيرة.[43]

كما تميز التعليم الحديث بتطور أساليب التدريس، حيث انتقل من الأسلوب التلقيني إلى أساليب أكثر تفاعلية تعتمد على التجريب والمناقشة واستخدام الوسائل التعليمية الحديثة، وقد أسهم ذلك في تنمية مهارات التفكير النقدي والإبداعي لدى المتعلمين، مما جعل العملية التعليمية أكثر ارتباطًا بالواقع العملي والعلمي.[44]

ومن جهة أخرى، انعكس تطور التعليم بشكل مباشر على تقدم المجتمعات الأوروبية، حيث ساهم في إعداد قوى بشرية مؤهلة علميًا ومهنيًا، قادرة على مواكبة التطورات الصناعية والتكنولوجية، كما أدى إلى تعزيز البحث العلمي ورفع مستوى الإنتاج المعرفي، مما جعل التعليم أحد أهم ركائز النهضة الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا الحديثة.[45]

وبذلك يمكن القول إن ملامح التعليم الحديث لم تكن مجرد تطورات شكلية في النظام التعليمي، بل كانت تحولات بنيوية عميقة أسهمت في بناء المجتمعات الأوروبية الحديثة، من خلال ربط التعليم بالتنمية، وتعزيز دور المعرفة في دفع عجلة التقدم الحضاري.

نتائج البحث:

1- أثبت البحث أن التعليم في العصور الوسطى كان خاضعًا لهيمنة الكنيسة ومحدودًا بالنطاق الديني والنخبوي.

2- أسهم عصر النهضة في إحداث تحول فكري مهم تمثل في توسيع مجالات المعرفة وبروز العلوم الإنسانية.

3- أدى اختراع الطباعة وانتشار المعرفة إلى تقليص احتكار التعليم والمعرفة من قبل المؤسسات الدينية.

4- شهد العصر الحديث نشوء أنظمة تعليمية رسمية تحت إشراف الدولة، مع تعميم التعليم وإلزاميته.

5- ساهم التقدم العلمي والتقني في إعادة تشكيل المناهج التعليمية وربطها بسوق العمل والتنمية.

6- لعب التعليم دورًا محوريًا في التحول الحضاري لأوروبا وبناء المجتمع الحديث القائم على المعرفة والعقلانية.

خاتمة

في ضوء ما تم تناوله في هذا البحث، يتضح أن تطور التعليم في أوروبا من العصور الوسطى إلى العصر الحديث يمثل مسارًا تاريخيًا مركبًا، لم يكن مجرد انتقال تدريجي في البنية المؤسسية للتعليم، بل هو انعكاس عميق لتحولات حضارية كبرى مست البنية الفكرية والدينية والسياسية والاجتماعية للقارة الأوروبية. فقد بدأ التعليم في العصور الوسطى ضمن إطار مغلق تهيمن عليه الكنيسة، حيث ارتبطت المعرفة بالبعد اللاهوتي، وتحدد محتواها ووظائفها وفقًا لاعتبارات دينية تهدف إلى الحفاظ على النسق الاجتماعي القائم، مما جعل التعليم محدود الانتشار وموجهًا للنخبة فقط.

ومع بروز عصر النهضة، حدث تحول نوعي في مسار الفكر الأوروبي، حيث أعيد الاعتبار للعقل الإنساني، وبرزت النزعة الإنسانية التي أسهمت في توسيع آفاق المعرفة خارج الإطار الديني الضيق، لتشمل الأدب والفلسفة والعلوم الطبيعية، وقد شكل هذا التحول نقطة انطلاق نحو إعادة تعريف وظيفة التعليم، إذ لم يعد يقتصر على التلقين ونقل المعارف التقليدية، بل أصبح أداة لتنمية القدرات العقلية والنقدية للفرد، ووسيلة لفهم العالم بصورة أكثر انفتاحًا وشمولًا.

أما في العصر الحديث، فقد اكتمل هذا التحول البنيوي مع نشوء الدولة الحديثة وتوليها مسؤولية تنظيم التعليم والإشراف عليه، حيث أصبح التعليم نظامًا مؤسسيًا قائمًا على التخطيط والتقنين والتعميم، وارتبط بشكل وثيق بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أسهم التقدم العلمي والتقني في إعادة تشكيل المناهج التعليمية وطرق التدريس، مما عزز من ارتباط التعليم بالمعرفة العلمية والتطبيق العملي، وكرّس مبدأ التخصص والتنوع في البنية التعليمية، وأن التعليم في أوروبا لم يكن مجرد مؤسسة لنقل المعرفة، بل كان أحد المحركات الأساسية للتحول الحضاري، إذ أسهم في الانتقال من مجتمع تقليدي تحكمه المرجعيات الدينية إلى مجتمع حديث يقوم على العقلانية والعلم والتفكير النقدي.

وخلاصة القول، إن دراسة تطور التعليم في أوروبا تكشف عن أن المعرفة ليست كيانًا ثابتًا، بل هي بناء تاريخي متغير يتشكل وفقًا للسياقات الفكرية والاجتماعية السائدة، وأن التعليم يظل الركيزة الأساسية في بناء الحضارات وصياغة مستقبل المجتمعات، لما له من دور محوري في تشكيل الإنسان وإعادة إنتاج الوعي الجمعي عبر العصور.

الهوامش:

1- عبد الله عبد الدائم، *تاريخ التربية في الشرق والغرب*، بيروت: دار العلم للملايين، 1984، ص. 110 .

2- محمد منير مرسي، *تاريخ التربية وتاريخ التعليم*، القاهرة: جامعة عين شمس، 1987، ص. 75 .

3- Peter Burke, *A Social History of Knowledge: From Gutenberg to Diderot*, Cambridge: Polity Press, 2000, p. 38.

4- Hastings Rashdall, *The Universities of Europe in the Middle Ages*, Oxford: Clarendon Press, 1895, p. 210.

5- Robert Anderson, *European Universities from the Enlightenment to 1914*, Oxford: Oxford University Press, 2004, p. 25.

6- مرسي، *تاريخ التربية وتاريخ التعليم*، ص. 88 .

7- عبد الرحمن النقيب، *تاريخ التربية ونظم التعليم*، القاهرة: دار الفكر العربي، 2001، ص. 102 .

8- علي عبد الواحد وافي، *التعليم في التاريخ الإنساني*، القاهرة: نهضة مصر، 1980، ص. 76 .

9- Rashdall, *The Universities of Europe*, p. 220.

10- نفسه، p. 240.

11- مرسي، *تاريخ التربية وتاريخ التعليم*، ص. 90 .

12- وافي، *التعليم في التاريخ الإنساني*، ص. 84 .

13- Anderson, *European Universities*, p. 18.

14- مرسي، ص. 92 .
15- النقيب، ص. 108 .
16- وافي، ص. 79 .
17- مرسي، ص. 87 .
18- النقيب، ص. 104 .
19- وافي، ص. 81 .
20- زكي نجيب محمود، *تجديد الفكر العربي*، القاهرة: دار الشروق، 1971، ص. 62 .
21- Burke, *A Social History of Knowledge*, p. 41.
22- Rashdall, p. 255.
23- سعيد إسماعيل علي، *تاريخ التربية والتعليم*، عمّان: دار المسيرة، 2004، ص. 58 .
24- محمود، *تجديد الفكر العربي*، ص. 65 .
25- Burke, p. 44.
26- علي إسماعيل، *تاريخ التربية والتعليم*، ص. 60 .
27- Rashdall, p. 260.
28- علي إسماعيل، ص. 62 .
29- Burke, p. 47.
30- Rashdall, p. 270.
31- محمود، ص. 70 .
32- Burke, p. 52.
33- علي إسماعيل، ص. 66 .
34- سعيد إسماعيل علي، *أصول التربية العامة*، القاهرة: عالم الكتب، 2000، ص. 78 .
35- النقيب، ص. 110 .
36- وافي، ص. 95 .
37- سعيد إسماعيل علي، *أصول التربية العامة*، ص. 81 .
38- النقيب، ص. 113 .
39- وافي، ص. 98 .
40- سعيد إسماعيل علي، ص. 85 .
41- وافي، ص. 102 .
42- النقيب، ص. 118 .
43- سعيد إسماعيل علي، ص. 88 .
44- وافي، ص. 105 .
45- النقيب، ص. 120 .